

ربيع العرب... فائت أم دائم؟

جاسم خالد السعدون

رئيس الشال للاستثمار - الكويت.

مقدمة

في شرق المشرق العربي، أو معظم الجزيرة العربية، يقولون عمّا هو جميل ومؤقت أنه «ربيع فايت»، استمتع به أو خذ منه ما تستطيع، فالله وحده يعلم متى من المحتمل أن يتكرر، وقد لا يتكرر في البقعة عينها لفترة طويلة قادمة. لقد كان شتاء العرب طويلاً ومظلماً، ومن مصلحة العرب، كلّ العرب، حكماً وشعباً، أن يدوم الربيع العربي، والشاركة الطوعية في الوطن بين الحاكم والمحكوم، هي ما يضمن ذلك الدوام، أما البديل، فحتى الشتاء المظلم، سيكون رحمة، ولكنه غير قابل للعودة، ولنا في بعض نماذج الربيع العربي... مثال.

شُغل العرب خلال معظم القرن الفائت بوضع حجر الأساس لمشروعهم، ولكنهم توقفوا عن استكمال ذلك الأساس، وبدون أساسات، لا يمكن استكمال مشروع البناء. وحجر الأساس هو حاكم عربي يبدأ إصلاحياً، وينتهي الأمر به إلى أن يتحول إلى المشروع كله، أو هو الدولة. ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، تحول مشروع الحكم في العالم حولنا إلى مشروع دولة، ومشروع الدولة ببساطة، يعني نقل الشعب، أو انتقاله، من أصفار على يسار الرقم (٠١)، إلى أصفار ثم أرقام، على يمين الرقم (١٠)، وهو ما يحول الرقم من خانة الأحاد إلى خانة العشرات، أي يضاعف قيمته عشرة أضعاف، على أقل تقدير.

والربيع العربي حدث عنوة، إما بإخضاع الرقم لانحناءة قسرية، وإما بالعبور من فوقه إلى يمينه، أو من ثقب في الرقم ناجمة عن محاولات تفجيرها للمرور من خلالها، ونتائجها في الحالتين تراوح بين الباهظة في الحالة الأولى، والمدمرة (إذ إنها سوف تؤدي إلى تفتت الرقم وتحولّه إلى صفر آخر) في الحالة الثانية. ولا مصلحة لأحد، لا الشعب ولا الحاكم، في ولوج الربيع عنوة، وعلى الحكام العرب جميعاً أن يعرفوا بأن لا خيار سوى ولوج ذلك الربيع، وأفضله وأقله تكلفة، هو الخيار الإرادي.

لقد فشل العرب فشلاً ذريعاً في مشروعهم التنموي، لأن مشروع الحكم يتناقض مع

مشروع الدولة، ولا تنمية بدون دولة، فالحصيلة كانت تخلفاً وبطالة، وفوق تلك البيعة البائسة، قهراً وسلباً لكرامة الإنسان. والمقالة سوف تستعرض ماضي العرب، وواقعهم، ومتطلبات المستقبل للربيع الدائم لمن يتبقى منهم بلا إصابات قاتلة.

● الربيع العربي

١ - بعض التاريخ

تختلف أقطار الوطن العربي عمّا حولها في عالم اليوم، باستثناء كوبا وكوريا الشمالية

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، أو تحقيق النمو المستدام وضمان استمراره، والعدالة النسبية في توزيع منافعه، بدون مشروع دولة.

وميانمار وبورما؛ فحتى بداية الربيع العربي، لم يكن في الوطن العربي مشروع دولة، وإنما مشروع حكم. ومشروع الحكم يتناقض بتكوينه وآلية الإبقاء عليه مع مشروع الدولة. والتنمية الاقتصادية، بالمعنى الذي نعرفه، أي تحقيق النمو المستدام وضمان استمراره، والعدالة النسبية في توزيع منافعه بين الأجيال المتعاقبة وضمن الجيل الواحد، لا يمكن تحقيقه بدون مشروع دولة. لذلك، لا مناص من سقوط مشروع الحكم، لأنه لا يحقق أدنى مقومات الاستقرار اللازم لمشروع الدولة.

ومشروع الحكم غير قابل للديمومة، لأنه يعتمد قواعد أو أسساً هشة، تزداد خطراً وهشاشة بمرور الزمن، أهمها، أولاً الولاء المقدم على الأداء في مناصب الدولة الرئيسية، والدولة في الغالب تحتكر كل شيء، وثانياً عصا الأمن الغليظة. الولاء ثمنه الفساد والإفساد، والأمن ثمنه التغاضي عن الانحرافات حتى يتحول إلى سلطة مطلقة طاغية وفاسدة. وقليلًا قليلاً، تنحسر الموارد المتاحة للسواد الأعظم من الناس، ويزداد الشعور بالظلم والقهر مع ازدياد الكبت. ومع الانحراف الشديد في توزيع منافع النمو، أو المكافأة للموالين ولجهات الأمن، يزداد صراع القمة، وتضيق دائرة الثقة، ومع الزمن، تنحصر في أقرب المقربين، صلبهم من رابطة الدم، وهكذا تتحول الجمهوريات إلى أنظمة وراثية، أسوة بالملكيات.

وبلهجة بدو الشام، تضيق دائرة المستفيدين من «المنسف»، وتتوسع دائرة الخاضعين للسيف؛ فالحاكم الذي يبدأ بنفس إصلاحه، ينتهي الأمر به إلى دائرة ضيقة محكمة لا يرى خارجها. وإغواء السلطة المطلقة والثروة الضخمة، يجعله لا يسمع سوى ما يحب، ويخلق عالمه الخاص به، حيث تُختزل الدولة في شخصه والمقربين جداً منه، فما من مدينة أو جامعة أو ملعب رياضي أو ميدان أو شارع رئيسي، إلا ويحمل اسمه أو اسم من يحب. ولا يختلف حاكم عربي في الجمهوريات أو الملكيات العربية عن الآخر، ولكن تتفاوت فقط حدة اختزال الدولة في شخصه، طبقاً لاختلاف مدى تقدم المجتمع وعراقتة، وطبقاً للمدى الزمني الذي مرّ على حكم الزعيم.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، يقابل الإعلامي الأمريكي الشهير دان راندر صدام حسين. وفي ختام مقابلة طويلة، يسأل الرئيس العراقي السابق عن مدى شعبيته، فيجيب

مبتسماً بأنه للتو استلم نتيجة الانتخابات الرئاسية، وكانت المشاركة الشعبية في الاقتراع ١٠٠ بالمئة، أي إن عزرائيل لم يطاء فضاء العراق ما بين إعداد جداول الناخبين وإجراء الانتخابات، أي بضعة أشهر، وتم التصويت له بنسبة ١٠٠ بالمئة. ويضيف صدام، لا بأس لو أراد «دان» خصم ٥ - ١٠ بالمئة، فالشعبية والحب ما زالاً طاغيين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في مصر، فاز حزب الرئيس، أو «الحزب الحاكم»، بـ ٩٩ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب المصري. ولم تكن المنافسة أشرس مع المعارضة، وإنما بين محبيه، أو مرشحي الحزب الحاكم، توطئة لتنفيذ عريضة التوقيع بالدم لشرعنة التوريث. ومن يستمع إلى خطاب القائد العقيد القذافي - أو أي زعيم آخر - سوف يلحظ كم هو مهووس بعشق ملايين الليبيين له، وأنصاره يرددون شعار «الله ومعمرو وليبيا وبس»، أي «معمرو» قبل ليبيا، وربما يقولون أكثر من ذلك في جلساتهم الخاصة، إنهم، أي الزعماء، مغيبون.

ولو استعرننا مؤشراً رقمياً على ما يؤدي إليه اختزال مشروع الدولة بمشروع الحكم، نلاحظ أن علاقة النمو الاقتصادي بمنافعه عكسية على مستوى دائرة «السيف» الواسعة، وهو ما يؤدي حتماً إلى تحوّل كل بلد عربي إلى برميل بارود؛ إذ يشير آخر الأرقام المنشورة في ٢ أيار/مايو ٢٠١١ لـ IIF، أو Institute of International Finance، إلى تفوّق البلدان العربية في أرقام البطالة، وضمناها تفوّق بطالة الشباب المتعلم، أو «أعواد الكبريت»؛ فقد بلغ معدل البطالة الكلي في جميع البلدان العربية عام ٢٠٠٩ نحو ١١,٥ بالمئة، ولكن بطالة الشباب ضمن هذا المعدل بلغت أكثر من الضعف، أو ٢٥,٢ بالمئة، بينما هو في جنوب وشرق آسيا ٤,٨ بالمئة للبطالة الكلية و ١١,٣ بالمئة لبطالة الشباب، وفي أمريكا اللاتينية ٧,٧ بالمئة و ١٥,٧ بالمئة، على التوالي. وواضح تفوّق معدلات البطالة في البلدان العربية، ولا فرق في ذلك بين أغنياء العرب وفقرائهم، فمعدل البطالة الكلي في السعودية، طبقاً للمصدر نفسه، هو ١٠,٢ بالمئة، وضمناه بطالة الشباب ٢٣,٢ بالمئة، وفي مصر ٩,٥ بالمئة للبطالة الكلية، و ٢٧,٢ بالمئة لبطالة الشباب.

والمستقبل حتى أسوأ ممّا تعرضه الأرقام؛ فالهرم السكاني في المنطقة نو قاعدة عريضة، يبلغ اتساعها في بعض البلدان العربية نحو ضعف المتوسط العالمي، وهو ما يعني أن وضع سوق العمل سوف يكون أكثر سوءاً بسبب ارتفاع معدلات تدفق العمالة الجديدة إليه. وواقع الحال أسوأ حتى في الحاضر، فمعظم البلدان العربية، إن لم يكن جميعها، لا تنتشر أرقاماً صحيحة عن وضع البطالة، بل تبالغ في خفضها لأسباب سياسية، ونتيجة غياب منظمات المجتمع المدني. وبعض الحاضر أسوأ في سوق العمل بالنسبة إلى بعض الدول الصغيرة والغنية، لأنها تشتري استقرارها المؤقت بخفض البطالة السافرة مؤقتاً باستبدالها بالبطالة المقنّعة المرتفعة التكلفة، بما يخرب رأس المال البشري، ويقوض تنافسية اقتصادها، وينقل الانفجار الأكثر عنفاً إلى المستقبل.

لقد وفّر الماضي خلطة شديدة الانفجار في معظم البلدان العربية، من فساد مستشر، أو إثراء غير مشروع، وعصا أمن غليظة، بما تعنيه من احتباس للبخار، مع بطالة مرتفعة وحقيقتها أعلى من المعلنة، ومضاعفة للشباب ضمنها. لذلك، لم يكن مستغرباً، عندما أشعل البوعزيزي فتيل ثورة تونس، أن تمتد الشعلة من المحيط إلى الخليج.

٢ - بعض الحاضر

الوطن العربي أمام واقع لا يختلف عما حدث في أوروبا الشرقية، بدءاً بحراك أطلقه ليش فاليسا في بولندا في مستهل الثمانينيات بثورة العمال على مشروع حكم العمال، وانتهاء بسقوط جدار برلين في آخر الثمانينيات، وسقوط الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات. وقد طلب الرئيس الأمريكي أوباما من بولندا، في آخر كلمة له عند زيارته لها قبل نحو شهر، تعليم البلدان العربية تجربتها في التحول الديمقراطي السلمي، بينما ما تزال الدول التي قاومت التحول الإرادي، مثل دول الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي، ولاحقاً أوكرانيا وبيلاروسيا، تعاني تداعيات خطيرة لإطالة أمد التحول الطوعي.

وعند قراءة حاضر الوطن العربي، لا يقارن ما حدث في تونس ومصر بما يحدث في ليبيا أو اليمن أو سورية؛ ففي كلٍّ من تونس ومصر، لم تنحز المؤسسة العسكرية إلى مشروع الحكم على حساب الدولة، واختزل ذلك كثيراً من الوقت، وقلل من تكلفة التحول. النموذج الآخر هو تلك الدول التي أقامت مؤسساتها العسكرية لحماية أمن الحكم فيها وليس أمن الدولة، وسلّمت قياداتها إلى الأقارب ممن ارتبطت سلامتهم ونفوذهم ومصالحهم، بسلامة الحاكم ودوام حكمه، وفي سبيل بقاء غير مستحق، لا بأس في زوال الدولة. السيناريو المحتمل للدول التي دخلت حقبة مبكرة من الحروب الأهلية، سوف يكون قريباً - وليس مشابهاً - لما يحدث للعراق منذ عام ٢٠٠٣، والعراق دولة ذات أسس صحيحة، وإن انحرفت إلى لبننة الديمقراطية، أي طائفيتها، ولكن آليات تفعيلها ضعيفة، بعد تدمير مشروع الحكم جميع أسس المجتمع المدني تماماً.

أما سائر البلدان العربية، فليس لديها الخليط نفسه القابل للانفجار، وهي واجهت المعارضة فيها أمنياً، كما في البحرين، أو أنها تحاول الإصلاح دستورياً، كما في المغرب، أو تحاول شراء الوقت، كما في بلدان الخليج الغنية. وما زال من المبكر، بعد مضي نحو ستة شهور فقط على بداية انتفاضة تونس (١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) تقييم مسار الأحداث في المنظومة التي تبدو مستقرة، ولكنها حتماً غير حصينة ضد الأحداث (وهو ما سوف نعرض له عند الحديث عن بعض المستقبل). وذلك يجعل حساب التكاليف لهذه المنظومة، وتحديد التكاليف المباشرة في الوقت الحاضر، أمراً صعباً، وبالتالي لن يشملها تحليل تكاليف الحاضر المباشرة.

تشير تحليلات أولية إلى أن أوضاع كلٍّ من تونس ومصر سوف تسوء قبل أن تتحسن، وسوف يكون الثمن الذي لا يمكن اجتنابه نمواً سالباً، وارتفاعاً في معدلات البطالة، واستنزافاً لاحتياطي النقد الأجنبي. فنمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ سيكون سالباً بنحو - ١,٥ بالمئة في تونس (وكان موجباً عام ٢٠١٠ بنحو ٣,٤ بالمئة)، وبنحو - ٢,٥ بالمئة في مصر (وكان ٥ بالمئة عام ٢٠١٠). وقد ذكر وزير التكوين المهني والتشغيل التونسي من باريس في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ أن معدل البطالة قفز إلى ١٦ بالمئة بعد أن كان ١٣,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٩. وأشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري في ٢٩ من الشهر نفسه إلى أن معدل البطالة في مصر في الربع الأول من عام ٢٠١١ ارتفع إلى ١١,٩ بالمئة بعد

أن كان ٩,٥ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٩. ويعتمد الاقتصادان بشكل رئيسي على تدفقات النقد الأجنبي من السياحة التي أصيبت بضرية (هبطت حجوزاتها في تونس للصيف الحالي بنحو ٥٥ بالمئة مقارنة بالصيف الفائت)، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي توقف، وتحويلات العاملين في الخارج، وبعضها توقف بالكامل تقريباً، مثل التحويلات من ليبيا. وسيزداد هذا الوضع الاقتصادي الخانق سوءاً قبل أن يتحسن؛ إذ إن الانفلات الأمني، وسواد الروح الانتقامية، ومحاولة اختطاف الثورة، والبحث عن النموذج للخروج من هذا الوضع، فيه بعض التجربة والخطأ، كل ذلك سيؤدي إلى تأخير بلوغ المستوى الضروري من الاستقرار لدوران عجلة الاقتصاد من جديد. ورغم ذلك، ليس هناك طريق اخترعه العقل البشري في الانتقال من مشروع الحكم إلى مشروع الدولة سوى هذا الطريق، وستقدم تونس ومصر في المستقبل نموذجين لا بد من الاقتداء بهما في جميع البلدان العربية الأخرى، مع فارق يتمثل في أنهما سيكونان أقل نماذج التحول كلفة، مقارنة بالبلدان الثلاثة الأخرى.

أما البلدان التي بات العنف فيها يمثل بداية حروب أهلية، فستزداد الأوضاع فيها سوءاً؛

ففي بداية أيار/مايو ٢٠١١، قدّر تقرير لـ IIF أن يبلغ النمو السالب في عام ٢٠١١ في اليمن نحو - ٤ بالمئة، و- ٣ بالمئة في سورية، بينما لم تتوافر أرقام بشأن ليبيا. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١، ذكر وزير الصناعة والتجارة اليمني أن اليمن يخسر بسبب الأزمة نحو ٥ مليارات دولار أمريكي، وحذّر من أن الانهيار يحيق بالبلد ما لم يتلق مساعدات. ولإعطاء بعض المعنى لحجم الخسائر المقارن، يشار إلى أن من المتوقع أن تبلغ خسائر

لقد بقي الوطن العربي على مدى جيل كامل - وقبل ذلك بكثير - فاشلاً في تبني مشروع تنمية، لأن موارده استخدمت في الإبقاء على مشاريع حكم.

اليابان من الضربة الثلاثية، الزلزال والتسونامي والتسرب الإشعاعي، نحو ٢٣٥ مليار دولار أمريكي، أي ما يساوي نحو ٤ بالمئة من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، بينما تساوي خسارة الـ ٥ مليارات دولار أمريكي في اليمن ١٦,٠ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، أي أربعة أضعاف خسائر اليابان، مع فارق أن الخسائر الناجمة عن الطبيعة تخلو من أحقاد وثرات شخصية، وبالتالي هي أقل تكلفة وعمقاً. وما نعرفه هو أن هذه الدول تسير في حساب التكاليف إلى الأسوأ، وأنها لن نصاب بالدهشة إذا سلكت بلدان عربية أخرى الطريق نفسه، وما لا نعرفه هو المدى الزمني لخروج أي بلد مأزوم من أزمتة، وحساب تكاليف هذه الأزمة، ومعها إمكانات تعافيه من عدمها، أو احتمال التحول إلى دولة فاشلة.

٣ - بعض المستقبل

ورد في مقدمة تقرير أعدّه فريق صندوق النقد الدولي، وقدمه إلى قمة «الثنائي الكبار» (G8) في دوفيل - فرنسا بتاريخ ٢٦ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما لم تنجح في خلق ٥٠ - ٧٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال عقد من الزمن، وهو ما لن يتحقق إذا استمر نموذج

التنمية القديم الذي ساد في الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٠)، التي حققت المنطقة خلالها معدل نمو اقتصادي حقيقي منخفض بلغ ٣ بالمئة في مقابل ٤,٥ بالمئة للدول النامية والناشئة الأخرى. وكان نصيب الفرد من النمو من الناتج المحلي الإجمالي الأدنى في العالم (٠,٥ بالمئة)، فقط بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني البالغ ٢,٥ بالمئة. وكان معدل البطالة الأعلى في العالم ١٠ - ١٢ بالمئة، من ضمنه بطالة الشباب، ولا سيما المتعلمين منهم، التي تجاوزت الضعف، بما يعني ذلك من انفصال التعليم عن متطلبات سوق العمل. ويقدر التقرير المذكور حاجة الدول التي شملها العنف إلى تمويل خارجي للأعوام الثلاثة ٢٠١١ - ٢٠١٣ بنحو ١٦٠ مليار دولار أمريكي، وبدون الأخذ في الاعتبار تكلفة أي برامج إصلاح جديدة.

كان الوطن العربي على مدى جيل كامل - وقبل ذلك بكثير - فاشلاً في تبني مشروع تنمية، لأن موارده استُخدمت في الإبقاء على مشاريع حكم. وأول متطلبات النجاح في المستقبل، هو التحول إلى مشروع دولة في كل قطر عربي. ومشروع الدولة في كل قطر يعني أن السلطة السياسية مؤقتة، والكيان دائم، بينما السلطة السياسية في مشاريع الحكم دائمة، والكيان في مهب الريح. لذلك، فإن التحول ضرورة ولا فكاك منه مهما تبلغ تكلفته.

يشير الواقع العربي إلى انقسام البلدان العربية إلى ثلاث فئات، الأولى حسمت أمرها بتكلفة عالية، ولكن محتملة على المدى المتوسط إلى الطويل، مثل تونس ومصر، والثانية دخلت نفق العنف، الذي بلغ حدود التصفية ما بين مناصري مشروع الحكم ومناصري مشروع الدولة، وسوف تنتهي بتكاليف هائلة، وربما غير محتملة، والثالثة ما زالت هادئة، ظاهرياً ونسبياً، ولكنها تحمل في داخلها جميع التناقضات التي ستفضي إلى المصير ذاته عاجلاً أو آجلاً، ولا أحد يريد لأي منها ولوج مرحلة العنف.

قبل بضعة أعوام، استخدمت قناة CNN الإخبارية جملة قالها ملك الأردن عبد الله الثاني، وجعلتها مقدمة لأحد برامجها، وهي: «الديمقراطية تعني أشياء مختلفة للأمم المختلفة»، وهذا ليس بصحيح؛ فالديمقراطية تعني للعالم كله شيئاً واحداً، هو حكم الناس من قبل غالبيتهم ولمصلحة معظمهم، أي لا سيادة لفرد أو لقلّة على الناس، والشعب مصدر السلطات، حينها فقط تقوم دولة الدستور الديمقراطي والقانون، وحينها فقط تنجح السلطة السياسية في تحقيق احتياجات معظم الناس، أو ترحل بسلام وتُستبدل بواسطة صناديق الاقتراع.

ففي إسبانيا، مثلاً، تفيد المعطيات بأن لديها حالياً مؤشرات كمية أكثر سوءاً، حيث معدل البطالة الكلية ٢١,٣ بالمئة، ونسبة بطالة الشباب ضمنها ٤٥ بالمئة. ولهذا السبب خسر الحزب الاشتراكي الحاكم آخر انتخابات بلدية، وقام بتسمية زعامة مختلفة، وسوف يخسر الانتخابات العامة القادمة؛ الأمر الذي يؤكد أن لدى إسبانيا آلية سلمية للتغيير الإرادي السلمي. أما العرب، فحاولوا حياكة ديمقراطية خاصة بهم، فكانت الفاتورة باهظة التكاليف، والبضاعة رديئة وقليلة، وقد حان وقت انتقالهم طوعاً إلى قاعدة لتداول السلطة، التي ما زالت تُرمَّم باستمرار منذ أربعة قرون تقريباً، وسقط كل ما عداها.

وأكد أجزم بأن الأعوام العشرة القادمة ستكون حاسمة، ولن تترك بلداً عربياً بدون

تغيير جوهري. وأمام ما تبقى من تلك البلدان خياران لا ثالث لهما: إما التغيير الإرادي الواعي القليل التكلفة، وإما واحد من نموذجي التغيير العربي، أي العنيف المؤقت، أو العنيف جداً والكارثي. وإذا ترددت في أخذ خيار التغيير الإرادي، فلن تلبث أن تلج خيار التغيير العنيف. ويمكن استعارة مثال قاطع لإثبات تلك الخلاصة:

تضم الجزيرة العربية سبعة بلدان عربية، طاول العنف ثلاثة منها بدرجات متفاوتة، وهي البلدان الأقل ثراء، بينما بدت البلدان الأربعة الأخرى أكثر استقراراً بفعل استخدام الأموال لشراء وقت إضافي، فدفعت أو وعدت بأن تدفع ٢٠ مليار دولار أمريكي، على مدى عشرة أعوام، لاثنتين من جيرانها، لشراء الهدوء المؤقت فيهما. غير أن المال لن ينجح بديلاً للتغيير الإصلاحي الإرادي، ولا دعوة الأردن والمغرب إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، ولا مقايضة المال بالأمن؛ فدروب الأمن والاستقرار واضحة، وهي مشروع مجتمع متجانس ومتماسك يوفر مقومات الأمن ومتطلبات التنمية، فينجح فيه الاقتصاد في تحقيق ما يحتاج الناس إليه، ويخلق ما يكفي من فرص عمل، ذلك هو مشروع الدولة في مقابل مشروع الحكم.

بالعودة إلى تقرير صندوق النقد الدولي السابق الذكر، يشار إلى أنه أورد أن نسبة صادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية غير النفطية في عام ٢٠٠٩ بلغت ٢٨ بالمئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما بلغت هذه النسبة لدى دول حوض المحيط الهادئ - باستثناء اليابان والصين والهند - ٥٦ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، أو ضعف نسبة دول المنطقة غير النفطية، وهو ما يعني أن مناطق العالم الأخرى تصنع وتزرع ما يحتاج إليه العالم خارجها، بينما منطقتنا عاجزة، وتستهلك ما يصنعه ويزرعه الآخرون، ولا تبيع للآخرين ما يسهم في تمويل شراء احتياجاتها غير بيع أصل زائل، وهو نموذج غير قابل للصمود. ولنا مصلحة جميعاً، في أن لا نحسر مواردنا في الهدم وفي صراع بعضنا ضد بعض، وما لم نفعل ذلك مبكراً، فإننا سنفشل في المستقبل في تبني أي نهج ناجح. وعليه، لا بد من أن ينصبّ عملنا وتركيزنا على التفاهم حول الانتقال الإرادي إلى مشروع الدولة.

خاتمة

ما بين وفاة الشاعر التونسي الفذ الذي تنبأ بأن يكسر الشعب قيده إذا آمن بإرادة الحياة، وإحراق الفيزيائي الشاب التونسي نفسه بعد منعه من العيش ببيع الخضار، ٧٦ عاماً، فشل فيها العرب في صناعة أمة صلبة منافسة، وفشلت أقطاره كلها في صناعة نموذج ناجح، فكانت الحصيلة، على مستوى الأمة، أدنى معدلات النمو الكلي، ونحو ٠,٥ بالمئة فقط من نصيب الفرد العربي من ذلك النمو، مقابل سبعة أضعاف ذلك للدول النامية والناشئة، وأعلى معدلات البطالة الكلية وأكثر من ضعفها بطالة الشباب، والأعلى لدى المتعلمين منهم. ويظل الواقع في البلدان العربية أسوأ ممّا هو معلن، الأمر الذي يحولها إلى براميل بارود، ويجعل شبابها أعواد كبريت.

لقد اكتفى العرب بحجر الأساس في مشروع الدولة، أي مشروع الحكم، بدلاً من معالجة

تلك الأوضاع بمعالجة مسبباتها، وأداروا مشروع الحكم بتقديم الولاء على الأداء، فانتشر الفساد، وساءت مؤشرات توزيع منافع النمو لصالح الفاسدين. وتولت عصا الأمن الغليظة إخفاء الخطايا بالاستخدام المسرف للعنف، وتحولت معظم أجهزة الأمن إلى مفسدة مطلقة. ومع ازدياد الجشع وانحسار المكافأة وضخامة البخار المحبوس، تأكلت دائرة «المنسف» وانحصرت في رابطة الدم.

ولم تصل إلى نظم الحكم العربية رسالة التحذير بانحسار دول حجر الأساس أو مشاريع الحكم في العالم، فأشعل البوعزيزي فتيلاً امتدت ناره من المحيط إلى الخليج. وفي تقديري أن عشرة أعوام أو نحوها تفصل جميع الأقطار العربية عن حقبة التغيير الإرادي أو

إن أشد المخاطر التي تواجه التحول الإرادي إلى ربيع دائم هو خاصية الاستحواذ على مستوى القمة، فالتاريخ العربي لا يوفر استثناء للتداول السلمي للسلطة.

التغيير القسري. والإفادة من دروس الربيع العربي الجاري أكثر من كافية لدعوة صادقة وجادة من أجل التغيير الإرادي، وإلا سيكون البديل دفع فاتورة التحول القسري، وبعضها غير محتمل، وتحول بعض بلداننا إلى دول فاشلة، كما الصومال وأفغانستان.

إن أشد المخاطر التي تواجه التحول الإرادي إلى ربيع دائم هو خاصية الاستحواذ على مستوى القمة؛ فالتاريخ العربي بين دولة الخلافة

الأولى، التي قُتل فيها ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة، ودولة الخلافة العثمانية الأخيرة، التي قطع فيها الخليفة نسل إخوته منعاً لمنافسته ونسله على السلطة، لا يوفر استثناء للتداول السلمي للسلطة. وقد مالت أنظمة الحكم العربية الحالية عن الاستفادة مما حدث لأوروبا الشرقية، أو لصدام حسين، ولا حتى لمبارك وبن علي والبقية؛ فالكل يعتقد أنه استثناء، وذلك غير صحيح. الأمر الآخر، هو خاصية الإقصاء على مستوى القاعدة، فتقافتنا في ما يبدو لا تتسامح مع الاختلاف، فأنت إما معي وإما ضدي، وحتى لو كانت مساحة الالتقاء ضعف مساحة الاختلاف، تظل خصماً أو حتى غير موجود. والقوى السياسية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني غير ديمقراطية داخلها، ولا تجاه الغير، رغم أنها تردد أن السياسة هي «فن الممكن»؛ فالشعار شيء والواقع الذي يتجلى في أن السياسة هي أنا شيء آخر.

يبقى الأمل في نموذج ماليزيا التي نجحت، وبتفوق، في مشروع دولتها، وتبعتها تركيا بعد حكم العسكر، حامى العلمانية من زمن أتاتورك، حيث يحكمها حالياً حزب إسلامي يحترم دستور الدولة المدنية، ويطمح إلى تحويل تركيا إلى عاشر أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠٢٠. إنهما دولتان إسلاميتان بدأتا بخانة العشرات، وانتقلتا حالياً إلى خانة المئات. وها هي مصر قد تخطت خانة الأحاد، ومخاضها طويل حتى تستقر في خانة العشرات، ولكن طريقها صحيح، ومن المتوقع أن تقدم نموذجاً عربياً يُحتذى بدخولها خانة المئات، والرهان هو على الوقت □